مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ص ٧٣-٩٨، (يناير ٢٠١١م/محرم ١٤٣٢هـ)

"بداية المجتهد ونهاية المقتصد"
أهميته، تسميته، سنة وضعه، توثيق نسبته إلى مؤلّفه

د. هارون (محمد بدر الدين) الربابعة[١] و د. أحمد حسن ربابعة[٢]
(١) أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلّية الآداب، جامعة البترا/عمان- الأردن
(٢) أستاذ الفقه المساعد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٣١/٤/٢٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣١/١٠/١٦هـ)

ملخص البحث. نال كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي شهرة عاليةً، قديماً وحديثاً، وقد حظي بنصيب كبير من الاهتمام دراسةً وبحثاً.

وقد رأينا أن نلقي الضوء على جوانب في هذا الكتاب لم تنلْ حقّها من الاهتمام –فيما نرى-، حتى يكون بحثنا جهداً متواضعاً يضاف إلى أعمال المتقدمين، ولم نلتفت إلى كثيرٍ من المسائل كفانا مؤونة البحث فيها الكثير من العلماء السابقين.

بدأنا البحث بتمهيد يتضمن تعريفاً موجزاً بالقاضي ابن رشد الحفيد، من حيث: اسمه، مولده، نسبه، شيوخه، تلامذته، العلوم التي برع فيها، محنته ووفاته.

ثمّ تناولْنا القضايا التي نرى أنها لم تنلْ الاهتمام الكافي في كتاب "بداية المجتهد"، وهي:

أولاً: أهمية الكتاب: وركّزنا فيها على الشهرة العالمية التي نالها من خلال ترجمة بعض فصوله إلى لغات أوروبية؛ كما صنع الباحث الجزائري أحمد الأعمش، والمستشرق: ج. هـ. بوسكيه، والراهب فيريه، وليون برشيه. ووضحنا الأسباب التي نرى أنها كانت وراء هذه الترجمات.

ثانياً: تسمية الكتاب: ووضحنا سبب هذه التسمية بالرجوع إلى المصادر المتخصصة، وشفعنا هذا بنصوص من "بداية المجتهد" تؤيد ما ذهبنا إليه. وبحثْنا في التسمية التي اشتهر بها الكتاب "بداية المجتهد، ونهاية المقتصد"، والتسمية الّتي ذكرها ابن رشد نفسه " بداية المجتهد، وكفاية المقتصد".

ثالثاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه: وناقشنا فيه النص الّذي تفرد به ابن عبد الملك المراكشي عن ابن زرقون المالكي يتهم فيه ابن رشد بسرقة كتاب (بداية المجتهد)، ورددنا عليه رداً علمياً موضوعياً، وحاولْنـا اكتشاف شخصية ابن رشد من نصوص الكتاب، فضلاً عن أقوال الثقات من العلماء.

رابعاً: تأليف الكتاب: وناقشنا فيه ما ذكره المؤرخ الأديب الدكتور محمود علي مكي أن ابن رشد قد صرح بسنة تأليف الكتاب، واستدل بما ذكره ابن رشد في آخر كتاب الحج.

أما منهج المؤلف في كتابه فقد أشبعه المؤلفون بحثا، وقد أشار إليه ابن رشد في الصفحات الأولى مـن كتابه، وتناوله كثير من الباحثين بدراسة مستقلة؛ لذا رأينا أن كلامنا فيه سوف يكون مكروراً، فلم نبحثه في مبحث مستقلّ، يشير إلى ما يتميز به هذا الكتاب من وضوح المنهج ودقته، واستيعابه أقوالَ الفقهاء وأدلتـَهم، وتعويله على الاستدلال باللغة والنحو في كثير من المسائل؛ فهو يذكر المسألة الفقهية، ثم يذكر أقوال المذاهب فيها سواء أكانت من المذاهب الأربعة المعروفة، أم من المذهب الظاهري، أم من المذاهب المندرسة كمـذهب الأوزاعي، وأبي ثور، وغيرهما، ثم يذكر أدلتهم، ويبين أسباب الخلاف بينهم سواء أكانت أصولية، أم حديثية، أم لغوية ونحوية.

ونحن لا ندعي أنّ ما ذكرناه في هذا البحث هو الفيصل، ولكننا حاولنا أن نثير بعضاً من المسائل الـتي تستحق النقاش، وكما قيل: "رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب".

والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل.

ترجمة القاضي أبي الوليد بن رشد الحفيد

اسمه: "هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، الشهير بالحفيد، وكنيته أبو الوليد.[١]

مولده: ولد في قرطبة سنة عشرين وخمسمائة من الهجرة (٥٢٠هـ)، قبل وفاة جده القاضي ابن رشد الأكبر بشهر[٢].

نسبه: ينتسب القاضي ابن رشد الحفيد إلى أسرة مشتهرة بالفقه؛ فقد كان والده أحمد بن محمد بن رشد المولود في سنة سبع وثمانين وأربعمائة من الهجرة (٤٨٧هـ) والمتوفى في سنة: ثلاث وستين وخمسمائة (٥٦٣هـ) فقيها مبجلا، وله شرح على سنن النَّسائي[٣].

وكان جده[٤] محمد بن أحمد بن رشد المولود في سنة خمسين وأربعمائة(٤٥٠هـ)، والمتوفى في سنة عشرين وخمسمائة(٥٢٠هـ)، زعيم فقهاء عصره في المغرب والأندلس، وقد ولي قضاء الجماعة في قرطبة في عهد سلطان المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين، ومن أشهر مؤلفاته كتاب: (البيان والتحصيل، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل) في عشرين مجلداً[٥]، وهو شرح موسع لكتاب(المستخرَجة) أحد أعمدة الفقه المالكي في الأندلس لمحمد بن أحمد العتبي، المتوفى في سنة خمس وخمسين ومائتين(٢٥٥هـ)[٦]. وله في الفقه المالكي أيضاً

---

(١) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٤.
(٢) نفسه، ص٢٨٥.
(٣) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص١٤٦.
(٤) ترجم له ابن فرحون في الديباج المذهب، ص٢٧٨.
(٥) نفسه، ص٢٧٨؛ وانظر: محمد علي مكي، قراءة في كتاب بداية المجتهد، ص٣٩٥.
(٦) محمود علي مكي، (قراءة في كتاب بداية المجتهد)، ص٣٩٥.

كتاب: (المقدمات)[٧] ، وهو شرح لكتاب(المدونة) أحد الكتب التي أصلت لمذهب الإمام مالك في المغرب، الذي جمع فيه قاضي القيروان عبد السلام بن سعيد المعروف بـ(سحنون)المتوفى في سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) ما سمعه من الفقيه المصري عبد الرحمن بن القاسم الذي تلمذ للإمام مالك، ونشر مذهبه في مصر ، والشمال الإفريقي كاملاً[٨].

ويشترك ابن رشد الحفيد وجده بهذه التسمية(ابن رشد)، ولهذا يطلق عليه ابن رشد الحفيد، ويطلق على جده ابن رشد الجَدّ[٩].

من شيوخه[١٠]:

أولاً: والده أحمد بن رشد ، وقد استظهر عليه الموطأ حفظاً .

ثانياً: ابن بشكوال ، وقد أخذ عنه الفقه.

ثالثاً: أبو مروان عبد الملك بن مسرة.

رابعاً: أبو بكر بن سمحون.

خامساً: أبو مروان بن حزبول، وقد أخذ عنه الطب.

---

(٧) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٧٨.

(٨) محمود علي مكي، قراءة في كتاب بداية المجتهد، ص٣٩٥.

(٩) ويتشابه معه في هذا شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، فهو فقيه مشهور، ولـه تصانيف كثيرة، ووالده عبد الحليم فقيه، وكذلك جده عبد السلام المتوفى سنة اثنتين وخمسين وسـتمائة، صاحب كتاب (منتقى الأخبار) في أحاديث الأحكام، الذي شرحه الإمام الشوكاني المتوفى سنة خمـس وخمسين ومائتين وألف (١٢٥٥هـ) في كتابه الضخم: (نيل الأوطار)، ويشترك في هذه التسمية (ابن تيمية) شيخ الإسلام، وجده صاحب : (منتقى الأخبار). انظر: (نيل الأوطار، ج١، الـصفحات الأولى من الكتاب).

(١٠) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٤.

من تلاميذه:

أولاً: ابنه القاضي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى في سنة اثنتين وعشرين وستمائة(٦٢٢هـ).[١١]

ثانياً: أبو الحسن بن سهل بن مالك.

ثالثاً: أبو محمد بن حوط الله.

رابعاً: أبو بكر بن جَهْوَر[١٢].

العلوم التي برع فيها:

أولاً: علم الفقه

ويشهد له كتابه (بداية المجتهد)، الذي يقول فيه ابن فرحون: "ذكر فيه أسباب الخلاف فأجاد وأمتع به، ولا يُعْلَم في وقته أنفع منه، ولا أحسن منه سياقاً".[١٣]

ويقول عنه مُحَشِّي الكتاب:

"هو هذا الكتاب الذي أبان عن معرفة الرجل بالشريعة، فإنه ذكر فيه أقوال فقهاء الأمة من الصحابة فمَن بعدَهم، مع بيان مُسْتَنَد كلٍّ من الكتاب والسنة، والقياس مع الترجيح، وبيان الصحيح، فخاض في بحرعجاج، ملتطم الأمواج، واهتدى فيه للسلوك، ونظم جواهره في صحائف تلك السلوك، فرحمه الله رحمة واسعة "[١٤].

---

(١١) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص١٤٦- ١٤٧.

(١٢) ابن فرحون،الديباج المذهب، ص٢٨٥.

(١٣) نفسه، ص٢٨٤- ٢٨٥.

(١٤) بن رشد، بداية المجتهد،ط١، دار القلم، بيروت،١٩٨٨، ج٢، حاشية صفحة: ٤٨٠.

ثانياً: علم أصول الفقه

يقول ابن فرحون: " ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً، وعلماً، وفضلاً "[١٥].

ومن يقرأ كتاب (بداية المجتهد) بتمعن يتبين له بجلاء مقدار تضلع ابن رشد منه، وقد أشار ابن رشد في كتابه السابق إلى أنّ له كتاباً في علم أصول الفقه، يقول في معرض حديثه عن عمل أهل المدينة: "وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي ، وهو الذي يدعى بأصول الفقه"[١٦].

ثالثاً: علم الكلام [١٧]

وفيما تقدم في كلام ابن فرحون السابق ما يدل على معرفته به[١٨].

رابعاً: علم الحديث

ومما يدلّل على معرفته بالحديث ما كان يحكم به على بعض الأحاديث في كتابه: (بداية المجتهد)، كقوله عن حديث عبد الرحمن بن أبي عمار[١٩] في جواز أكل الضبع : "وهذا الحديث وإن كان انفرد به عبد الرحمن فهو ثقة عند جماعة أئمة الحديث "[٢٠].

---

(١٥) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٤.

(١٦) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٤٧٢.

(١٧) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٤.

(١٨) نفسه، ص٢٨٤.

(١٩) ورد في بداية المجتهد أن اسم الراوي عبد الرحمن بن عمار، والصواب ما ذكرته والحديث رواه الترمذي، وقال: وابن أبي عمار هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي (انظر: سنن الترمذي) ج٤، ص٢٥٢.

(٢٠) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٤٧٢.

وقد تبين لنا أنه كان يعتمد كثيراً على الحافظ ابن عبد البَر المالكي، كقوله في حديث: "لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة يمين "[٢١]: " قال أبو عمر بن عبد البر: ضعف أهل الحديث حديث عمران وأبي هريرة؛ لأن حديث أبي هريرة يدور على سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث. وحديث عمران بن الحصين يدور على زهير بن محمد عن أبيه، وأبوه مجهول لم يرو عنه غير ابنه، وزهير أيضاً عنده مناكير، ولكنه خرجه مسلم من طريق عقبة بن عامر"[٢٢].

ويقول في آخر كتاب الوضوء: "وأكثر ما عولت فيما نقلته من نسبة هذه المذاهب إلى أربابها هو كتاب الاستذكار، وأنا قد أَبَحْتُ لمن وقع من ذلك على وهم لي أن يصلحه"[٢٣]وفي هذا النص دليل على الأمانة العلمية عند ابن رشد، وأخلاق العلماء التي يتحلى بها.

خامساً: علم العربية

يقول ابن فرحون: " حُكِيَ عنه أنه كان يحفظ شعر المتنبي وحبيب. وله تآليف جليلة الفائدة ، منها كتاب: (بداية المجتهد، ونهاية المقتصد) في الفقه، ... وكتابه في العربية الذي وسمه بالضروري"[٢٤].

وقد نسب ابن سعيد المغربي لابن رشد هذه الأبيات:

ما العِشْقُ شَأني، ولكِنْ لستُ أنْكِرُه
كمْ حَلَّ عُقْدةَ سُلْواني تَذَكُّرُه

---

(٢١) رواه ابن الملقن والنسائي، والحاكم، والبيهقي، خلاصة البدر المنير، ج٢، ص٤١٧. وانظر الكلام على الحديث مفصلاً في: تلخيص الحبير لابن حجر، ج٤، ص١٧٥- ١٧٦.

(٢٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٤٢٦.

(٢٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٩١.

(٢٤) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٤- ٢٨٥.

مَنْ لي بِغَضٍّ جُفوْني عَنْ مُخبِّرة أَلـ
أجْفانِ قَدْ أظهرتْ ما لَسْتُ أُضْمِرُهُ
لولا النُّهى لأطَعْتُ اللَّحْظَ ثانيةً
فيمَنْ يَرُدُّ سنا الأَلحاظِ مَنْظرُه
مَاْ لابنِ ستين قادَتْهُ لغايَتِهِ
عَشْرِيَّةٌ فَنَأى عَنْهُ تَصَبُّرُهُ
قَدْ كان رَضْوى وَقَاْراً فَهْو سافيةٌ
الحُسْنُ يُوْرِدُه، والهُوْنُ يُصْدِرُهُ[٢٥]

سادساً: الطب[٢٦]

يقول ابن أبي أصيبعة: "وله في الطب كتاب (الكليات)، وقد أجاد في تأليفه، وكان بينه وبين أبي مروان بن زهر مودة، ولما ألف كتابه هذا في الأمور الكلية قصد من ابن زهر أن يؤلف كتاباً في الأمور الجزئية؛ لتكون جملة كتابيهما ككتاب كامل في صناعة الطب". يقول: "ومن كلام أبي الوليد ابن رشد قال: من اشتغل بعلم التشريح ازداد إيماناً بالله".

وقد ترجم كتاب الكليات إلى اللاتينية، وانتشر في العالم الغربي بعنوان: "COLLIGET". (وقد نشر مؤخراً نصه العربي بعناية لفيف من العلماء)[٢٧].

وواضح أن التسمية اللاتينية ما هي إلا نقل للعنوان العربي بالحروف اللاتينية مع تغيير طفيف.

---

(٢٥) ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج١، ص١٠٤- ص١٠٥.
(٢٦) خصص له ابن أبي أصيبعة في كتابه: "عيون الأنباء" ترجمة حافلة من ص٥٣٠- ص٥٣٣.
(٢٧) محمود علي مكي، قراءة في كتاب (بداية المجتهد)، ص ٣٩٣.

سابعاً: الفلسفة

يقول المَقَّريّ: " وأما الفلسفة فإمامها في عصرنا أبو الوليد بن رشد القرطبي، وله فيها تصانيف جحدها لما رأى انحراف منصور بني عبد المؤمن عن هذا العلم ، وسجنه بسببها، وكذلك ابن حبيب الذي قتله المأمون بن المنصور المذكور على هذا العلم بإشبيلية. وهو علم ممقوت بالأندلس لا يستطيع صاحبه إظهاره ؛ فلذلك تخفى تصانيفه "[٢٨].

ومن أشهر كتبه في الفلسفة كتابه: (تهافت التهافت)[٢٩] الذي رد فيه على كتاب: (تهافت الفلاسفة) للإمام الجليل أبي حامد الغزالي.

محنته ووفاته

امتحن ابن رشد في نهاية حياته بالنفي، وإحراق كتبه، حين وُشِيَ به عند الخليفة يعقوب المنصور، ثم عفا عنه، ولم يعش بعد نفيه إلا سنة واحدة[٣٠].

توفي– عليه رحمة الله تعالى– في سنة خمس وتسعين وخمسمائة من الهجرة(٥٩٥هـ)، ودفن في قرطبة[٣١].

أسباب المحنة : يشير بعض المؤرخين [٣٢] إلى أن السبب في المحنة التي أصابت ابن رشد هو ما رمي به من الزندقة. ولا ريب أن هذه التهمة قد ألصقها به بعض أعدائه حسداً من عند أنفسهم ؛ لما رأوا من إكرام الخليفة أبي يوسف الملقّب بالمنصور له وقد أوجد له هذا التقدير خصوما كثرا فسعوا في إفساد العلاقة بينه وبين الخليفة، يضاف إلى هذا ما ذكره بعض الباحثين أن ابن رشد وصف المنصور في بعض كتبه بأنه ملك البربر،

---

(٢٨) المقري، نفح الطيب، ج٣، ص١٨٥.
(٢٩) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص٥٣٢.
(٣٠) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص١٤٧.
(٣١) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٥.
(٣٢) (الذيل والتكملة) لابن عبد الملك المراكشي، ج٦ص٢٥ تحقيق إحسان عباس ط ١٩٧٣.

و أنه كان ينادي الخليفة بقوله :"اسمع يا أخي" خلافاً لما كان يخاطب به الخليفة من عبارات التمجيد والتفخيم.[٣٣]

وقد ذكرنا سابقاً مقالة ابن رشد: (من اشتغل بعلم التشريح ازداد إيمانا بالله تعالى) وهي عبارة لا تصدر إلا عن مؤمن موحد، وكتبه في علوم الدّين أشهر من أن يشار إليها.

أهمية الكتاب

حظي كتاب (بداية المجتهد) باهتمام كثير من الباحثين في العصر الحديث؛ فطبع عدة طبعات[٣٤]، وحققه أكثر من واحد[٣٥]، وعني بتخريج أحاديثه، ودراسة أسانيده، والحكم

---

(٣٣) كتاب "بداية المجتهد وكفاية المقتصد" لابن رشد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد، بحث لنيل دكتوراة في الدراسات الإسلامية، إعداد الطالب أحمد البوشيخي. جامعة محمد بن عبد الله شعبة الدراسات الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدة القرآن والحديث وعلومها، - فاس -.

(٣٤) طبع أول مرة في فاس، سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وفي لاهور، واستانبول سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م. أما في القاهرة فقد توالى نشره منذ سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، ومن هذه الطبعات طبعة سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م، وسنة: ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، وسنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، وسنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، بتحقيق: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود. (انظر: د. محمود علي مكي، قراءة في كتاب (بداية المجتهد)، ص٤٣٩).

ومن طبعات الكتاب طبعة دار القلم، في بيروت، سنة ١٩٨٨، وتشتمل على بعض الحواشي والتعليقات. وهي التي اعتمدتها في دراستي هذه.

(٣٥) من هذه التحقيقات:

- تحقيق، عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود، ونشر في دار الكتب الإسلامية، القاهرة، وطبع طبعته الأولى في سنة ١٩٧٥م، والثانية سنة ١٩٨٣م.
- تحقيق: ماجد الحموي، ونشرته دار ابن حزم، في بيروت، سنة ١٩٩٥م.
- تحقيق:علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، نشرته دار الكتب العلمية، في بيروت، سنة ١٩٩٧م.
- تحقيق: عبد المجيد طعمة، نشرته دار المعرفة في بيروت، سنة ١٩٩٧م.
- تحقيق: هيثم خليفة، نشرته المكتبة العصرية، في بيروت، سنة ٢٠٠٢م.

عليها، المحدث أحمد بن محمد بن صديق الغماري، المتوفى سنة ثمانين وثلاثمائة وألف (١٣٨٠هـ)، وسمى كتابه: " الهداية في تخريج أحاديث البداية"، في ثمانية مجلدات[٣٦].

وقد نال هذا الكتاب شهرة عالمية من خلال ترجمة بعض فصوله إلى لغات أوروبية؛ فقد ترجم الباحث الجزائري أحمد الأعمش عدة فصول من الكتاب إلى اللغة الفرنسية، ونشرها تباعاً من سنة: ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٤٠، وقام المستشرق: ج. هـ. بوسكيه، والراهب فيريه، وليون برشيه بترجمة ثلاثة فصول أخرى من الكتاب نشرت في الجزائر وتونس في سنة ١٩٤٩، وسنة ١٩٥٤م، وسنة ١٩٥٥م، وترجم فصلاً آخر من الكتاب المستشرق الألماني جريف، ونشر في بون سنة ١٩٥٩م[٣٧].

وإذا كان من الطبيعي أن يترجم كتاب (الكليات) في الطب إلى لغات أوروبية كما أسلفت القول في ترجمة ابن رشد؛ لأن الطب موضوع إنساني لا تختص به أمّة دون أمة، فإن الغريب أن يترجم كتاب فقهي إلى لغات أوروبية، مع أن الفقه موضوع خاص بالأمة الإسلامية.

إن التتبع لسلسلة الترجمات السابقة يقودنا إلى معرفة السبب في ترجمة هذا الكتاب؛ فأول من اضطلع بترجمة بعض فصوله أحمد الأعمش، وهو مسلم جزائري، فلعله قصد من هذه الترجمة تعريف العالم الغربي بأهمية التشريع الإسلامي، ومدى شموليته، ودقة أحكامه، ومناسبته لكل زمان ومكان. واختار كتاب (بداية المجتهد) نموذجاً؛ لسببين:

---

(٣٦) طبع طبعته الأولى في عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، بتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وعدنان علي شلاق. كما عني بتخريج أحاديثه أيضاً: عبد اللطيف محمد آل عبد اللطيف، في كتابه: " طريق الرشد في تخريج أحاديث ابن رشد"، ويتميز بأنه مختصر، إذ يقع في مجلد واحد، ويؤخذ عليه أنه لم يطلع على كتاب الغماري السابق، مع أنه قد كفاه مؤونة البحث في تخريج الأحاديث، والحكم عليها.

(٣٧) انظر: محمود علي مكي، قراءة في كتاب: (بداية المجتهد)، ص٣٩٣، وص ٤٣٩- ٤٤٠.

أحدهما يخص المؤلف، والآخر يخص الكتاب، فأما الذي يخص المؤلف فهو أن لابن رشد شهرة عالمية نالها من خلال بحوثه في مجال الطب، فاختيار ابن رشد دون غيره من الفقهاء أدعى إلى ذيوع الكتاب وانتشاره، وأما الذي يخص الكتاب فلما يتميز به الكتاب من حرية الفكر، والتحرر من ربقة التقيد بمذهب واحد، وذكر الآراء المتعددة، والأدلة المتنوعة، يضاف إلى هذا وضوح المنهج في الكتاب، ودقته في معالجة المسائل.

أما ترجمات المستشرقين فقد جاءتْ أصداء لتلك الترجمة الأولى التي قام بها أحمد الأعمش، فبعد أن عرفوا قيمة الكتاب صبوا جهودهم على ترجمة ما تبقى من فصوله، من باب الاطلاع على أديان الآخرين وتشريعاتهم، والإفادة من أحكام التشريع الإسلامي في قوانينهم الوضعية.

تسمية الكتاب

إن أول ما يستوقفنا في هذا الكتاب تسميته بـ " بداية المجتهد، ونهاية المقتصد"، فماذا قصد ابن رشد من هذا العنوان؟

يقول ابن منظور في معجم (لسان العرب) : " والقَصْد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير. وقوله : " ومنهم مُقتصد" بين الظالم والسابق"[٣٨].

والجملة الأخيرة من النص تحيلنا إلى قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [٣٩] ؛ وعلى هذا يكون الاقتصاد في الفقه

(٣٨) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قصد).

(٣٩) سورة فاطر، من الآية (٣٢). يقول الشوكاني: " وقال الحسن: الظالم: الذي ترجحت سيئاته على حسناته، والمقتصد: الذي استوت حسناته وسيئاته، والسابق: من رجحت حسناته على سيئاته"، فتح القدير، ج٤، ص٣٤٩.

مرتبة متوسطة بين الاجتهاد، وهو أعلى مراتب الفقيه، وبين الابتداء في الفقه، والمقتصد في العرف الفقهي هو ما دون المجتهد، وما فوق المبتدئ.

وأما المجتهد فهو اسم فاعل من (اجتهد)، ومصدره اجتهاد. ويعرف ابن منظور الاجتهاد بأنه: " بذل الوسع والمجهود".[٤٠]

وأما في العرف الفقهي فإن الاجتهاد كما يعرفه الشوكاني: " بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط"[٤١]. وهذا التعريف جامع مانع، فقوله: (بذل الوسع) يخرج به ما يحصل مع التقصير دون بذل جهد، وقوله: (حكم شرعي) يخرج به الأحكام غير الشرعية كاللغوية، والفلسفية، وقوله " بطريق الاستنباط" يخرج بها نيل" الأحكام من النصوص ظاهراً، أو حفظ المسائل، أو استعلامها من المفتي"[٤٢].

ومن شروط المجتهد عند الأصوليين أن يكون عالماً بما يتعلق بالأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة[٤٣]، وأن يكون عارفاً بمسائل الإجماع[٤٤]، وبعلم أصول الفقه، والناسخ والمنسوخ[٤٥]، ومن أهم هذه الشروط ما ذكره الشوكاني:

" أن يكون عالماً بلسان العرب، بحيث يمكنه تفسير ما ورد من الكتاب والسنة من الغريب ونحوه، ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يكون متمكناً من استخراجها من مؤلفات الأئمة المشتغلين بذلك"[٤٦].

---

(٤٠) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جهد).
(٤١) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج١، ص٤١٩، والتعريف نفسه عند البركتي في (قواعد الإحسان)، ج١، ص١٦٠.
(٤٢) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج١، ص١٦٠.
(٤٣) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج١، ص٤١٩.
(٤٤) نفسه، ج١، ص٤٢٠.
(٤٥) نفسه، ج١، ص٤٢١.
(٤٦) نفسه، ج١، ص٤٢١.

وأخلص من هذا إلى أن ابن رشد قصد من كتابه كما يظهر من التسمية أن يكون غاية ما يطمح إليه المقتصد المتوسط في الفقه، وبداية لمن أراد أن يرتقي إلى مرتبة الاجتهاد. يقول ابن رشد في آخر باب (الكتابة):

"وذلك أنّ قصدنا في هذا الكتاب كما قلنا غير مرة هو أن نثبت المسائل المنطوق بها في الشرع: المتفق عليها، والمختلف فيها، ونذكر من المسائل المسكوت عنها التي شهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار، فإن معرفة هذين الصنفين من المسائل التي تجري للمجتهد مجرى الأصول، في المسكوت عنها، وفي النوازل التي لم يشتهر الخلاف فيها بين فقهاء الأمصار، سواء نقل فيها مذهب عن واحد منهم أو لم يُنقل"[٤٧]. ويقول أيضاً: " بَيْد أن في قوة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد، إذا تقدم، فعلم من اللغة العربية، وعَلِمَ من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أنَّ أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه (بداية المجتهد، وكفاية المقتصد)[٤٨]".

ويظهر أن هنالك اختلافاً طفيفاً بين الاسم الذي ذكره ابن رشد آنفاً (بداية المجتهد وكفاية المقتصد)، وبين الاسم الذي اشتهر به الكتاب(بداية المجتهد ونهاية المقتصد). وفي رأيي أن ابن رشد ذكر اسم الكتاب بالمعنى، بدليل أنه قال في موضع آخر في كتاب الحج: " وهو جزء من كتاب (المجتهد) الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً، أو نحوها"[٤٩]. وهو يعني بكتاب المجتهد كتابه (بداية المجتهد)، فمال إلى الاختصار في ذكره، وقد ذكر ابن فرحون المالكي في ترجمة ابن رشد أنّ " له تآليف جليلة الفائدة، منها كتاب: " بداية المجتهد، ونهاية المقتصد" في الفقه، ذكر فيه أسباب

(٤٧) ابن رشد، بداية المجتهد، ج٢، ص٣٩٠.
(٤٨) نفسه، ج٢، ص٣٩١.
(٤٩) ابن رشد، بداية المجتهد، ح١، ص٣٨٢.

الخلاف، وعِلَل وجهه، فأفاد وأمتع به، ولا يعلم في وقته أنفع منه ولا أحسن سياقاً"[٥٠]. فذكر الكتاب بالتسمية المشتهرة، وكذلك صرّح ابن عبد الملك المراكشي، في كتابه (الذيل والتكملة)[٥١]. ويمكن أن نوفق بين التسميتين بأن نقول: إن لهذا الكتاب اسمين: أحدهما ما صرح به مؤلفه، والآخر ما اشتهر الكتاب به، كما في كتاب (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري، الذي اشتهر أيضاً بعنوان: "إملاء ما مَنَّ به الرحمن".

ونختم كلامنا في تسمية الكتاب بما ذكره ابن رشد: عن قصده من هذا الكتاب، وأهميته للمجتهد. يقول في كتاب (الصرف):

" فإن هذا الكتاب إنما وضعناه ليبلغ به المجتهد في هذه الصناعة رتبة الاجتهاد، إذا حصَّل ما يجب له أن يُحصِّل قبله من القدر الكافي له في علم النحو واللغة، وصناعة أصول الفقه، ويكفي من ذلك ما هو مساوٍ لجرم هذا الكتاب أو أقل، وبهذه الرتبة يسمى فقيهاً، لا يحفظ مسائل الفقه ولو بلغت في العدد أقصى ما يمكن أن يحفظ إنسان، كما نجد متفقهة زماننا يظنون أن الأفقه هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهؤلاء عرض لهم شبيه ما يعرض لمن ظنّ أن الخفّاف هو الذي عنده خفاف كثيرة، لا الذي يقدر على عملها، وهو بيِّنٌ أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه إنسان بقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه، فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة، وهو الذي يصنع لكل قدم خفاً يوافقه، فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت"[٥٢].

---

(٥٠) الديباج المذهب، ص٢٨٥.
(٥١) الذيل والتكملة، السفر السادس، ص٢٢.
(٥٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص١٨٨.

وإن تكنْ ملاحظةٌ على الكلام السابق فعلى المثل الذي ضَرَبه ابن رشد ؛ إذ لا وجه مقارنة بين الفقيه والخفاف ، فلو استبدل بمثاله السابق مثالاً آخر : كبائع الكتب ومصنفها ، وبائع العطور وصانعها لكان أنسب.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

تفرّد ابن عبد الملك المراكشي بذكر نصّ عن ابن زرقون المالكي يتهم فيه ابن رشد بسرقة كتاب (بداية المجتهد) ، يقول ابن عبد الملك :

"ونقلت من خط التاريخي المقيّد المفيد أبي العباس بن علي بن هارون ما نصه : " أخبرني محمد بن أبي الحسن بن زرقون أن القاضي أبا الوليد بن رشد استعار منه كتاباً ضمنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان ، فلم يرده إليه ، وزاد فيه شيئاً من كلام الإمامين أبي عمربن عبد البر ، وأبي محمد بن حزم ، ونسبه إلى نفسه ، وهو الكتاب المسمى بـ " بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد". قال أبو العباس بن هارون : والرجل غير معروف في الفقه ، وإن كان مقدّماً في غير ذلك من المعارف"(٥٣).

وقد رد الدكتور محمود علي مكي على هذا الاتهام بقوله :

" يلفت النظر في اتهام ابن زرقون أنه لم يحدد اسم ذلك " الفقيه الخراساني" ولا عنوان مؤلّفه الذي زعم أن ابن رشد سطا عليه. ولو كان الاتهام صحيحاً لما توارى صاحبه خلف كتاب مجهول ، لمؤلف مجهول"(٥٤)

---

(٥٣) ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، السفر السادس، ص٢٢؛ ومحمود مكي: (قراءة في كتاب: (بداية المجتهد)، ص٣٩٧.

(٥٤) محمود علي مكي: (قراءة في كتاب: (بداية المجتهد)، ص٤٠٠.

وعزا الدكتور مكي سبب هذه التهمة إلى الحسد، والتنافس بين العلماء.

ونرى أنه إن كان في الأمر شك فليس في نسبة الكتاب إلى ابن رشد، بل بالتهمة التي ألصقها به ابن زرقون، وأيدها ابن هارون؛ لأن هذا الكتاب متميز في موضوعه، ومنهجه، وترتيبه، وقد لاقى الكثير من الاهتمام من زمن تأليفه حتى عصرنا الحاضر، فكيف يعقل أن يشتهر في عصر ابن رشد، ولا يشتهر في عصر مؤلفه الخراساني المزعوم، ولا يهتم به العلماء، ولا ينقلون عنه، ثم لا تبقى منه إلا نسخة واحدة يحتفظ بها ابن زرقون؟ يضاف إلى هذا أن ابن رشد كان له الكثير من الخصوم والمنافسين في عصره، فلو كان ما ادعاه ابن زرقون صدقاً لما تورعوا عن كيل التهم له في هذا الشأن.

ثم إن نص الكتاب يثبت أنه لابن رشد، فقد نقل عن جده ابن رشد الأكبر في أكثر من موضع؛ فقال في مسألة اختلاف الفقهاء في القراض: " وهو اختيار ابن حبيب واختيار جدّي – رحمة الله عليه- "[٥٥]، وقال في مسألة سؤر الكلب: " وقد ذهب جدي رحمة الله عليه في كتاب " المقدمات" إلى أن هذا الحديث معلل معقول المعنى..."[٥٦]

كما كان يعرض آراءه الطبية في بعض المسائل الفقهية. يقول في كتاب الجنائز: "ويستحب تعجيل دفنه لورود الآثار بذلك، إلا الغريق مخافة أن يكون الماء قد غمره فلم تتبين حياته. قال القاضي: وإذا قيل هذا في الغريق فهو أولى في كثير من المرضى، مثل الذين يصيبهم انطباق العروق، وغير ذلك مما هو معروف عند الأطباء، حتى لقد

(٥٥) ابن رشد، بداية المجتهد، ج٢، ص٢٤٦.
(٥٦) نفسه، ج١، ص٣٤.

قال الأطباء: إن المسكوتين لا ينبغي أن يدفنوا إلا بعد ثلاث"[٥٧] وقال في مسألة حيض الحامل:

" وبذلك أمكن أن يكون حمل على حمل على ما حكاه بقراط، وجالينوس، وسائر الأطباء"[٥٨]. ويقول في موضع آخر: " وفي حسّ العظام اختلاف. والأمر مختلف فيه بين الأطباء"[٥٩] وفي موضع آخر: " فلنفوض أمثال هذه المصالح إلى العلماء بحكمة الشرائع، الفضلاء الذين لا يتهمون بالحكم بها... كما في أشياء كثيرة من الصنائع يعرض فيها للصناع الشيء وضدّه مما اكتسبوا من قوة مهنتهم، إذ لا يمكن أن يُحَدَّ في ذلك حَدٌّ مُوَقَّتٌ صناعي، وهذا كثيراً ما يعرض في صناعة الطب وغيرها من الصنائع المختلفة"[٦٠].

وكان لا يتقيد برأي الإمام مالك، بل يذكر أقوال الفقهاء من الصحابة، ومن بعدهم، والغالب على الفقهاء في عصر ابن رشد التقيد بالمذهب، ولا يتحرر من ربقة التقيد بمذهب بعينه، والانتصار له إلا مفكر يبحث عن الحق، وينتصر له حيث كان، وعمّن صدر، مما يدعو إلى الاطمئنان أن كاتب هذا الكتاب هو الفيلسوف، الطبيب، ابن رشد الحفيد.

وأما ما تذرع به ابن هارون في تقوية رأي ابن زرقون أن ابن رشد لا يعرف بالفقه ولا صلة له به، فهذا أمر بعيد عن الصحة، لأن من ترجموا لابن رشد ذكروا له كتباً أخرى في الفقه، مثل: " فصل المقال"، و(كتاب أصول الفقه) ولم يشكك أحد في

---

(٥٧) نفسه، ج١، ص٢٢٩.
(٥٨) نفسه، ج١، ص٥٦.
(٥٩) نفسه، ج١، ص٨١.
(٦٠) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٤٩- ٥٠.

نسبتها إليه. وذكر ابن فرحون أن ابن رشد الحفيد كان قاضي الجماعة بقرطبة، ثم قال: " وحمدت سيرته في القضاء بقرطبة، وتأثلت له عند الملوك وجاهة عظيمة، ولم يصرفها في ترفيع حال، ولا جمع مال، إنما صرفها على مصالح أهل بلده خاصة، ومنافع أهل الأندلس"[٦١].

وآخر ما نذكره في هذه المسألة أن هنالك فقهاء أثبات ترجموا لابن رشد، وآخرين نقلوا عنه في كتب الفقه، صرحوا بنسبة الكتاب لابن رشد، فممن ترجموا لابن رشد ابن فرحون[٦٢]، والقضاعي[٦٣]، والذهبي[٦٤]، وممن نقل عنه محمد بن عبد الرحمن المغربي(المتوفى سنة ٩٥٤هـ)[٦٥] في (مواهب الجليل)، والشوكاني (المتوفى سنة: ١٢٥٥هـ) في (نيل الأوطار)[٦٦].

وبعد، فإن التهمة التي الصقها ابن زرقون بابن رشد، تهمة باطلة، لا تثبت أمام النقد العلمي، وتظل قولاً لا سند له، وهي بحاجة إلى ما يعضدها من الأدلة والبينات، ولعل منشأ هذه التهمة التنافس الذي يقع كثيراً بين الأقران، وما أجمل قول الذهبي في هذا الصدد: " كلام الأقران يطوى، ولا يروى"[٦٧].

---

(٦١) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص٢٨٥.

(٦٢) الديباج المذهب، ج١، ص٢٨٤.

(٦٣) التكملة لكتاب الصلة، ج٢، ص٧٤.

(٦٤) سير أعلام النبلاء، ج٢١، ص٣٠٨.

(٦٥) مواهب الجليل، ج٣، ص٣١٧.

(٦٦) نيل الأوطار، ج٥، ص٢٥٧.

(٦٧) سير أعلام النبلاء، ج٩، ص٣٣١.

سنة تأليف الكتاب

ظنّ الدكتور محمود علي مكي أن ابن رشد قد صرّح بسنة تأليف الكتاب، واستدل بقول ابن رشد في آخر كتاب الحج: " وبتمام القول في هذا بحسب ترتيبنا تم القول في هذا الكتاب بحسب غرضنا، ولله الشكر والحمد كثيراً على ما وفق وهدى ومنّ به من التمام والكمال. وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام: أربعة وثمانين وخمسمائة"، وهو جزء من كتاب المجتهد الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً أو نحوها".

وفي رأينا أن هذا التاريخ سنة (٥٨٤هـ) ليس تاريخ وضع الكتاب، بل هو تاريخ الانتهاء من كتاب الحج، لأن ابن رشد كان يطلق على الأبواب الكبرى في كتابه اسم (كتب) فيقول كتاب الصوم، كتاب الزكاة. وكان يصرح بهذا في نهاية كل كتاب، فمثلاً يقول في نهاية كتاب الزكاة: " هذا ما رأينا أن نثبته في هذا الكتاب، وإن تذكرنا شيئاً مما يشاكل غرضنا ألحقناه به إن شاء الله"[٦٨]. وكذلك الأمر في نهاية معظم أبواب الكتاب، مثل: الاعتكاف، الجهاد، الأيمان، النذور، الضحايا، الذبائح[٦٩]. ولا يستقيم كلام الدكتور مكي السابق إلا إذا قدّرنا أنّ كتاب (الحج) هو آخر أبواب (بداية المجتهد)[٧٠]، ولو صح أن كتاب الحج هو آخر أبواب الكتاب كما ذكر الدكتور مكي، لكان تاريخ وضع الكتاب قبيل سنة (٥٦٤هـ)، وتاريخ إضافة كتاب (الحج) سنة (٥٨٤هـ)، ومما يدحض هذا القول – في رأينا- قول ابن رشد في آخر كتاب

---

(٦٨) نفسه، ج١، ص٢٨١.

(٦٩) رقم صفحات نهاية الأبواب المذكورة على الترتيب: ج١/: ٣٢١/ ٤١٠/ ٤٢٤/ ٤٤١/ ٤٣١/ ٤٥٦.

(٧٠) ذهب الدكتور مكي إلى أن كتاب (الحج) هو آخر أبواب (الكتاب) وقد أطال في الانتـصار لهـذا المذهب، فليراجع: قراءة في كتاب: " بداية المجتهد" ص٤٠٢- ٤٠٣.

الأقضية في آخر الكتاب: "كمل كتاب الأقضية، وبكماله كمل جميع الديوان"[٧١] فاستخدم مصطلح (الديوان) لأنه يجمع جميع الأبواب الفقهية التي سماها ابن رشد " كتباً"، ولم أجده يستخدم لفظة (الديوان) في غير هذا الموضع، بخلاف " الكتاب" الذي تكرر استخدامه في نهاية كل مبحث كما تقدم، وكان يقصد به الباب مما يؤيد أن آخر أبواب الكتاب باب الأقضية، لا باب الحج.

ومما يتصل بالمسألة السابقة قول ابن رشد في النص السابق:

" وهو جزء من كتاب (المجتهد) الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاما..." [٧٢]

ويتعجب الدكتور محمود علي مكي قائلاً: " غير أنه لم يزدنا بياناً لا هو ولا من ترجموا له حول ذلك الكتاب. ولماذا احتفظ به بغير أن يخرجه للناس على مدى عشرين سنة؟!"[٧٣].

وفي رأينا أن كتاب (المجتهد) هو كتاب " بداية المجتهد" نفسه، وعادة المصنفين أن يعودوا إلى ما صنفوه، ويُعْمِلوا فيه يد الإصلاح بالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وإضافة فصول كثرت الحاجة إليها لم تكن أضيفت من قبل، ويزيد قولنا قوة أمران:

أولاً: ما ذكره ابن رشد آنفاً أن كتاب الحج جزء من كتاب(المجتهد)، ولا يضاف إلى الكتاب إلا ما هو من جنسه، وكتاب الحج في منهجه، وترتيبه، وعرض مسائل الفقه لا يختلف عن كتاب: " بداية المجتهد". أما ما ذكره الدكتور مكي[٧٤]أن كتاب (المجتهد) قد يكون هو الكتاب الذي أشار إليه ابن رشد بقوله في معرض الحديث عن عمل أهل المدينة:

---

(٧١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج٢، ص٤٧٩.

(٧٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص٣٨٣.

(٧٣) قراءة في كتاب (بداية المجتهد) ص٤٠١.

(٧٤) قراءة في كتاب (بداية المجتهد)، ص٤٠١- ٤٠٢.

" وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي، وهو الذي يدعى بأصول الفقه"(٧٥) فظاهرٌ أن الكتاب الذي أشار إليه ابن رشد كتاب في علم أصول الفقه الذي يهتم ببحث الأدلة الإجمالية في الفقه، لا الأدلة التفصيلية التي هي من شأن علم الفقه، وكتاب (بداية المجتهد)، - ومنه كتاب (الحج)- يهتم بذكر الأدلة التفصيلية.

ثانياً: أن كل من اطلعنا عليهم ممن ترجموا لابن رشد لم يذكروا له كتاباً باسم (المجتهد)، ولا يعقل أن يفهموا من كلام ابن رشد السابق أن له كتاباً باسم (المجتهد)، ثم لا يدرجوه في ثَبَت مصنفاته.

الخاتمة

بعد هذا التَّطواف في "بداية المجتهد" نوَدّ أن نسجل أبرز النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التّالية:

١- كان الدّافع وراء ترجمة الكتاب إلى لغات أوروبّيّة هو ما ناله ابن رشد من شهرة عالمية من خلال بحوثه في مجال الطب، فضلاً عمّا يتميز به الكتاب نفسه. وكان حرص غير المسلمين على ترجمة بعض فصول الكتاب ، من باب الاطلاع على أديان الآخرين وتشريعاتهم، والإفادة من أحكام التشريع الإسلامي في قوانينهم الوضعية.

٢- قصد ابن رشد من كتابه: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" كما يظهر من التسمية أن يكون غاية ما يطمح إليه المقتصد المتوسط في الفقه، وبداية لمن أراد أن يرتقي إلى مرتبة الاجتهاد.

٣- اشتهر هذا الكتاب بتسميتين: أولاهما ما صرح به مؤلفه: "بداية المجتهد وكفاية المقتصد" ، والأخرى ما اشتهر الكتاب به: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد".

---

(٧٥) ابن رشد، بداية المجتهد، ج١، ص١٠٥.

٤- إن التهمة التي الصقها ابن زرقون بابن رشد، بأنه انتحل كتاب "بداية المجتهد" تهمة باطلة، لا تثبت أمام النقد العلمي، وتظل قولاً لا سند له، وهي بحاجة إلى ما يعضدها من الأدلة والبينات.

٥- لم يصرّح ابن رشد بسنة تأليف كتابه أما سنة (٥٨٤هـ) التي ظنّ الدكتور مكّيّ أنها سنة وضع الكتاب، فهي تاريخ الانتهاء من كتاب الحج، وهو جزء من "بداية المجتهد" وليس آخر أبواب الكتاب.

٦- كتاب (المجتهد) الذي أشار إليه ابن رشد هو كتاب " بداية المجتهد" نفسه، وليس كتاباً آخر كما ذهب إليه الدكتور مكّيّ.

تلك أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث. ولا ندّعي أنها الفيصل ، ولكن حسبنا أننا اجتهدنا، فقد نصيب حيناً، ونخطئ أحياناً، ولا يخلو الأمر في الحالتين من جَني ثمار التدقيق، وتذوق حلاوة التحقيق.

- والله الموفق والهادي إلى سواء الطريق-

المصادر والمراجع*

[١] ابن أبي أصيبعة: موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة (ت٦٦٨هـ)، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، تحقيق: نزار رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة.

[٢] ابن حَجَر: أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) (ط١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م) *تلخيص الحبير*، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة.

* للتفريق بين سنة وفاة المؤلف، وسنة طبع كتابه استخدمت الرمز (ت) لتاريخ الوفاة، والرمز (ط) لسنة الطبـع، وفي حالة تعدد المؤلفات لمؤلّف واحد فإنني أضع تاريخ الوفاة بعد اسم المؤلف، وأضع سنة الطبع قبل كل كتاب.

[٣] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان(ت: ٧٤٨هـ)(ط١٤١٣هـ)، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩، بيروت، مؤسسة الرسالة.

❖ ابن رشد: محمد بن أحمد (ت: ٥٩٥هـ):

[٤] (١٩٨٣)، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، تحقيق: عبد الحليم محمد عبد الحليم، ط٢، القاهرة، دار الكتب الإسلامية.

[٥] (١٩٨٨)، *نفسه*، ط١، بيروت، دار القلم. (النسخة المعتمدة في هذا البحث)

[٦] (١٩٩٥)، *نفسه*، تحقيق: ماجد الحموي، بيروت، دار ابن حزم.

[٧] (١٩٩٧)، *نفسه*، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية.

[٨] (١٩٩٧)، *نفسه*، تحقيق: عبد المجيد طعمة، بيروت، دار المعرفة.

[٩] (٢٠٠٢)، *نفسه*، تحقيق: هيثم خليفة، بيروت، المكتبة العصرية.

[١٠] زيدان: عبد الكريم(ط١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، *الوجيز في أصول الفقه*، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

[١١] ابن سعيد المغربي(ط١٩٥٥)، *المغرب في حلى المغرب*، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، القاهرة دار المعارف.

❖ الشوكاني: محمد بن علي(ت١٢٥٠هـ)

[١٢] (ط١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، *إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول*، تحقيق: محمد سعيد البدري، ط١، بيروت، دار الفكر.

[١٣] نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت.

[١٤] ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣هـ) (١٣٨٧هـ) *التمهيد*، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

[١٥] عبد اللطيف محمد آل عبد اللطيف: *طريق الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد*، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

[١٦] ابن عبد الملك المراكشي: (١٩٦٥)، *الذيل والتكملة*، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.

[١٧] الغماري: أحمد بن محمد (ت١٣٨٠هـ) (ط ١٩٨٧م)، *الهداية في تخريج أحاديث البداية*، ط١، بيروت، دار الكتب.

[١٨] ابن فرحون: إبراهيم بن علي(١٩١١)، *الديباج المذهب*، القاهرة، مكتبة السعادة.

[١٩] مخلوف (ط١٣٤٩هـ)، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي.

[٢٠] المغربي: محمد بن عبد الرحمن (ت٩٥٤هـ) (ط١٣٩٨هـ)، *مواهب الجليل*، ط٢، بيروت، دار الفكر.

[٢١] المقري: أحمد بن محمد التلمساني (ط١٩٨٦م)، *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

[٢٢] مكي: محمود علي (١٩٩٥)، *قراءة في كتاب (بداية المجتهد)*، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية.

[٢٣] ابن الملقن: سراج الدين عمر بن علي الأنصاري (ت٨٠٤هـ) (ط١٤١٠هـ)، *خلاصة البدر المنير*، تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد.

[٢٤] ابن منظور: محمد بن مكرم الإفريقي (ت٧١١هـ)، *لسان العرب*، ط١، بيروت، دار صادر.

"Bedayat Almojtahed wa Nehayat Almoqtased" Important, is Named, and his Years, to the Author to Document the Rate of

Dr. Haron Alrababah[(1)], Dr. Ahmad Hasan Alrababah[(2)]
(1) Assistant Professor, Department of Arabic language, albatra University
(2) Assistant Professor,Department of figh, Qassim University,Saudi Arabia

(Received 22/4/1431H; accepted for publication 16/10/1431H)

Abstract. Received the book "BEDAYAT AL MOJTAHED" the judge Abu-Walid Muhammad ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Rushd al-Qurtubi high fame, old and new, has received a large share of interest in study and research.

We have seen that highlight the aspects of this book has not received its due - we believe - so our research will be added to a modest effort of the applicants, did not pay attention to many of the issues enough rations to search a lot of former scientists.

We search boot includes a brief definition of Judge Ibn Rushd the grandson, in terms of: name, birth, lineage, elders, his students excelled in science, distress and death.

And then we dealt with issues that we believe has not received sufficient attention in the book " BEDAYAT AL MOJTAHED ", namely:

First: The importance of the book: and we have focused on the world-renowned Ming, through the translation of some chapters to the European languages; as making an Algerian researcher Ahmed A'mash, and orientalist: c. E. Bousquet, and the monk Ferré, Lyon Brchih (4). Clearly show the reasons which we believe were behind the translations.

II: Designation of the book: The reason for this is given an interpretation by reference to specialized sources, and Cfna the texts of " BEDAYAT AL MOJTAHED " supports what we have. We discussed the label that became famous by the book "the beginning of industrious, frugal and the end", and the label mentioned by Ibn Rushd himself "the beginning of industrious, and the adequacy of the prudent".

III: Documenting the proportion of the book to the author: We discussed the text's unique'm Malik Marrakech Ibn Zarkon Maliki, accusing Ibn Rushd stole the book (BEDAYAT AL MOJTAHED), and we responded to him in a scientifically objective, and we tried to discover personal Ibn Rushd of the texts of the book, in addition to statements from the trustworthy scholars.

IV: The Year of development of the book: and we discussed what the writer of Dr. Mahmoud Ali Makki, that Ibn Rushd had said a year writing the book, and quoted the statement by Ibn Rushd in the last book of Hajj.

We do not claim that what we said in this research is the end, but we have tried to raise some of the issues that deserve discussion, as it was said: "We saw right could be wrong, wrong and the opinion of others could be right."

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ص ٩٩-١٢٦، (يناير ٢٠١١م/محرم ١٤٣٢هـ)

الشركة المساهمة العامة تأسيساً وتصفيةً في قانون الشركات الأردني مقارناً بالشريعة الإسلامية

د. عبدالله علي محمود الصيفي
الأستاذ المساعد في قسم الفقه و أصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية

(قدم للنشر في ١٤٣١/١٠/١٦هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٢/٢/٢٦هـ)

ملخص البحث. تحتل الشركة المساهمة العامة مكاناً بالغة الأهمية في سير العجلة الاقتصادية لأي بلد من البلدان وقد اعتنى المشرع القانوني بإنشاءها وكذلك بانتهاءها وتصفيتها وقد تناول هذا البحث موضوع تأسيس الشركة المساهمة العامة وتصفيتها في قانون الشركات الأردني مقارناً بالشريعة الإسلامية، حيث ذكر القانون الأردني كيفية التأسيس وطرقه وبين من هم المؤسسون وذكر القانون كذلك كيفية التصفية وبين ان الشركة تصفى بطريقتين ؛ الطريقة الأولى التصفية الاختيارية و الطريقة الثانية التصفية الاضطرارية، جاء هذا البحث ليبين وجه المقارنة بين تأسيس الشركة في القانون وتأصلها الفقهي و طرق تصفية الشركة في القانون و طرق انتهائها في الفقه ليظهر بعد ذلك مدى الموائمة و الموافقة و التقارب بين الشريعة و القانون في هذا الموضوع، وخلص البحث إلى أن الشركة المساهمة تشبه شركات الأموال في الأصل ولكنها تختلف عنها في كيفية التأسيس وأن معظم الطرق التي اعتبرها المشرع القانوني مجيزة لتصفية الشركة هي طرق مشروعة في الشريعة الإسلامية بالجملة وبهذا يتبين أن قانون الشركات الأردني توائم مع الشريعة الإسلامية في مسألة تصفية لشركة المساهمة العامة بقدر كبير.